العالم ما بعد 2012

بقلم: ريكاردو لاجوس

القيادة العالمية للعمل من أجل المناخ (GLCA) رسمت خارطة طريق لمواجهة قضية التغيّرات المناخية.

حدد تقرير القيادة العالمية للعمل من أجل المناخ (GLCA) أربع قضايا تجب معالجتها لمواجهة التغيّرات المناخية وهي:

1. إنّ الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية لم تعد قائمة، فهناك دول تقدمت ودول تنمو بشكلٍ سريع وأخرى أقل تقدماً؛
2. فرض غرامة على انبعاثات الكربون ويفضل أن تكون من خلال الضرائب؛
3. الحث على إحداث ثورة تكنولوجية عالمية؛
4. تخصيص الأموال لدعم التكنولوجيا والتنمية والتخفيف والتكيف.

النائب الأمريكي الأسبق تيم ويرث (على اليسار) رئيس منظومة الأمم المتحدة وريكاردو لاجوس (على اليمين) رئيس نادي مدريد.

توصي القيادة العالمية للعمل من أجل المناخ – أخذاً في الاعتبار حجم التصدي المطلوب – بإبرام اتفاق شامل طويل الأمد لما بعد 2012 في ظل اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC). وسوف يبعث ذلك برسالة واضحة إلى السوق ويقدم عرضاً يتسم بالمرونة للدول كي تنفذ استراتيجيات خفض الانبعاثات بالأسلوب الذي يتناسب مع ظروف كل دولة. وبالإضافة إلى تحديد جدول زمني للتفاوض بشأن اتفاق شامل لما بعد عام 2012، فإنّه يجب أن يوافق الأطراف على أربعة مسارات للتفاوض تتناول التخفيف والتكيف والتكنولوجيا والتمويل.

ومع ذلك فنحن في حاجة أولاً إلى الاتفاق على هدف عالمي طويل الأمد، وقد أوصينا بأن تلتزم كل الدول بشكل جماعي بتخفيض الانبعاثات العالمية بنسبة 60% على الأقل بحلول عام 2050. وهذا الهدف أكثر طموحاً من الهدف الذي اقترحته كندا والاتحاد الأوروبي واليابان بخفض الانبعاثات بنسبة 50%.

ومن المفترض أن تلتزم الدول المتقدمة بخفض الانبعاثات الجماعية الخاصة بها بنسبة 30% بحلول عام 2020، بينما يتحتم على الدول السريعة التقدم صناعياً خفض كثافة استخدام الطاقة بنسبة 30% بحلول عام 2020 (بمتوسط 4% سنوياً) والموافقة على أهداف خفض الانبعاثات فيما بعد. إنّ خفض كثافة استخدام الطاقة من شأنه الحد من نمو الانبعاثات وفي الوقت نفسه تمكين الدول النامية من مواصلة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. لقد وضعت الصين هدفاً لخفض استهلاك الطاقة لكل وحدة من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 20% في الفترة من عام 2006 إلى عام 2010، ويُقدر ذلك بمعدل 4% سنوياً في المتوسط. وعلى الدول النامية الأخرى الالتزام بأهداف خفض كثافة استخدام الطاقة طبقاً لمسؤولياتها وقدراتها.

وفي النهاية فإنّ إطار العمل الخاص بنا يُقر بأنّ كل مصادر ومصارف الانبعاثات ذات صلة بالحل ويجب إدراجها في الاتفاق المستقبلي، وكما ذكرت دراسة شتيرن "إنّ فرض غرامات على الكربون من خلال الضرائب أو التجارة أو التنظيمات يُعد ركيزة أساسية في سياسة التغيّرات المناخية" .[السير نيكولاس شتيرن الخبير الاقتصادي السابق بالبنك الدولي والذي أعدّ تقريراً حول اقتصاديات التغيّرات المناخية بتكليف من الحكومة البريطانية عام 2006]. ويعتبر نظام ضرائب الكربون المتوافق والعالمي هو الآلية المفضلة.

نستطيع من خلال ضرائب الكربون خفض الانبعاثات وتوليد موارد مالية تستخدم لتطوير مصادر طاقة نظيفة وللتكيف

مع التغيّرات المناخية. ويُعد نظام ضرائب الكربون سهل التطبيق نسبياً وفعّالاً من الناحية الاقتصادية.

وبوجه عام تفضل الصناعة خطط تجارة حصص الانبعاثات (Cap-and-trade) حيث تميل إلي خفض تكلفة الامتثال للأهداف. وإذا تبنينا هذا النهج فإنّه يجب إجراء مزايدات بشأن حصص الانبعاثات وذلك بهدف إدرار عائدات يمكن استخدامها في أغراض أخرى.

إنّ فقراء الدول النامية هم الأكثر ضعفاً والأقل قدرةً على التكيف. ولعل القيام بإجراءات صارمة للتخفيف يُعد أمراً ضرورياً لتدنية تكلفة التكيف. وبدون تلك الإجراءات ربما يصبح التكيف مستحيلاً في بعض الأقطار.

يجب أن يكون التكيف جزءًا أساسياً من استراتيجيات الحد من الفقر. ولأنّ التمويل سوف يكون مطلوباً لدفع الخطط إلى الأمام فنحن نوصي بإنشاء صندوق من أجل المناخ.

هناك دور تؤديه معونات التنمية الرسمية التقليدية في هذا الصدد، حيث إنّ التغيّرات المناخية سوف تعوق جهود التنمية وتحبط برامج الحد من الفقر وتزيد من الهجرة من مناطق البرك والمستنقعات أو المناطق التي يندر بها الماء أو الطعام. ونحن نسعى لزيادة معونات التنمية الرسمية لتوفير التمويل اللازم لتدابير التكيف.

كما يتطلب التكيف أيضاً تطبيق التكنولوجيات الحديثة. وعلى سبيل المثال سوف يكون من الضروري في المستقبل تطبيق أنظمة محصولية أكثر مرونة لتحمل الضغوط المختلفة والتكيف مع الآثار المباشرة وغير المباشرة للتغيّرات المناخية. ويجب إنشاء مراكز جديدة تُعنى بقضية التكيف في مجال الزراعة في الدول النامية وخاصةً من خلال المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (CGIAR) في أفريقيا.

وإذا استمر العالم في تبني مسارات الطاقة الحالية والتي يُسيطر عليها الوقود الأحفوري، فسوف تصل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ذات الصلة باستخدام الطاقة عام 2050 إلى ما يعادل مرتين ونصف من قيمة المستويات الحالية. وعندما يتم اكتمال التداول التجاري لتكنولوجيات الطاقة النظيفة المتاحة، فإنّ ذلك يمكن أن يساعد على تثبيت الانبعاثات. ومع ذلك فإنّ خفض الانبعاثات عالمياً بنسبة 60% على الأقل بتكلفة مقبولة سوف يتطلب ثورة تكنولوجية تشبه تلك الثورة التي حدثت في قطاعات تكنولوجيا الفضاء والاتصالات عن بُعد.

ومما يدعو للأسف أنّ الاستثمارات في مجال برامج بحوث وتنمية الطاقة قد تراجعت في القطاعين العام والخاص على مدى العقدين الماضيين. ونحن نوصي بمضاعفة إجمالي التمويل العام المخصص لبحوث وتنمية الطاقة ليصل إلى حوالي 20 مليار دولار سنوياً. وذلك يتوافق مع توصيات دراسة شتيرن.

ويمكن أن يساعد إنشاء المجموعة الاستشارية لبحوث الطاقة النظيفة (CGCR) – الذي اقترحته الحملة الدولية للمنافع العامة العالمية – على تيسير التعاون الدولي فيما يخص تطوير جيل جديد من التكنولوجيات الأكثر نظافة وفاعلية والأقل تكلفة، وتبادل المعلومات حول تلك التكنولوجيات.

إنّ التوسع في إتاحة استخدام تكنولوجيات الطاقة النظيفة قدر الإمكان يُعد أمراً مهماً بالنسبة لكل الدول. وربما يكون من المفيد إجراء الأبحاث ونشر التكنولوجيات في دول الجنوب. ويمكن أن تدعم المجموعة الاستشارية لبحوث الطاقة النظيفة تلك البحوث وتقدم التمويل اللازم لرسوم تسجيل الاختراعات أو الترخيص حتى يتسنى نشر تكنولوجيات أنظف في الجنوب.

القيادة هي الأساس

تُعد القيادة العالمية للعمل من أجل المناخ (GLCA) جهداً تعاونياً من قِبل نادي مدريد ومنظومة الأمم المتحدة التي تم إنشاؤها كتجربة جريئة لحشد الإرادة السياسية وتقديم رؤية للمفاوضات الدولية.

تتكون المجموعة من 25 عضواً، منهم 13 عضواً من رؤساء دول وحكومات سابقين و12 عضواً من رؤساء شركات سابقين (أو يرأسون شركات في الوقت الحالي) أو رؤساء منظمات للمجتمع المدني أو منظمات حكومية دولية. وتستفيد هذه أيضاً من مجموعة مكونة من سبعة من كبار المستشارين في الدول النامية والمتقدمة.

يشترك في رئاسة القيادة العالمية للعمل من أجل المناخ كل من السيناتور الأمريكي السابق تيم ويرث رئيس منظومة الأمم المتحدة و ريكاردو لاجوس رئيس نادي مدريد.

ويُعد نادي مدريد منظمة مستقلة تكرّس جهودها لتعزيز الديمقراطية حول العالم بالاستفادة من الخبرة المتفردة والموارد التي يمتلكها الأعضاء.

إنّ حجم مصادر التمويل المتاحة [مثل مرفق البيئة العالمية (GEF) وبنوك التنمية المتعددة الأطراف] يعتبر صغيراً للغاية، بما لا يكفي لتقديم مستوى المساعدة المطلوب. وينبغي العمل على تقويتها وتعزيز مواردها.

تُقدر التكاليف المطلوبة لمواجهة مخاطر التغيّرات المناخية بصورة فعالة طبقاً لدراسة شتيرن بما يوازي 1% من إجمالي الناتج السنوي العالمي. وسوف تتوفر بعض تلك الاستثمارات من إعادة توجيه التدفق المالي المتاح والبعض سيكون إضافياً. وسوف يكون التمويل مطلوباً لتقديم مزيد من المساعدة للدول النامية من أجل تبني خيارات طاقة ذات كفاءة وتكنولوجيات للطاقة النظيفة وتجنب إزالة الغابات. كما أنّ هناك حاجة للتمويل من أجل التجديد في قطاع الطاقة النظيفة والتكيف والتوسع في البحوث والتطوير ونشر ذلك في كل الدول.

بلغ متوسط صافي التدفق المالي العام من كافة الدول المتقدمة (متضمناً القروض) 58 ملياراً من الدولارات

أجنـــــدة للطـــاقـــــة

نحن نعيش في قرن جديد تتاح فيه فرص لا مثيل لها، وإذا تمت إدارتها بشكل صحيح، فإنّها توفر إمكانية للتوسع في تحقيق المنافع العامة. وهذه المنافع العامة كما نراها نحن [أعضاء نادي مدريد] تشمل الحق في هواء نظيف ومياه نظيفة، والحصول على التعليم الأساسي والرعاية الصحية والمأوى والطعام والمشاركة في اختيار الطريقة التي نُحكم بها. ومن هذا المنظور فإنّ الطاقة تُعد شريان الحياة لكل المجتمعات كما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبشرية جمعاء.

بَيد أنّ المسار العالمي الحالي لاستخدام الطاقة لم يتسم بعد بالاستدامة. ويجب الآن أن تتم إدارة ذلك المصدر الثمين بكافة أشكاله بطريقة جديدة، وذلك لمكافحة الفقر والحد من الصراعات وحماية البيئة وخلق فرص اقتصادية. وطبقاً للوكالة الدولية للطاقة(IEA) فسوف يظل عدد المحرومين من الحصول على الكهرباء حوالي 1.4 مليار نسمة في عام 2030 إذا لم يتم تنفيذ سياسات أساسية جديدة في هذا النطاق. ولذا فإنّه يتحتم علينا كسر جمود الوضع الحالي. ويعتبر ذلك هو التحدي الذي يتسم به عصرنا، والذي يتطلب أعمالاً دراماتيكية تستمر على مدى عشرات السنين.

إنّ نظام الطاقة العالمي هو – بالأساس – نظام يعتمد بعضه على بعض وتشارك كل الدول في إدارته بشكل مسؤول. ويؤدي الطلب المتزايد على الطاقة لمواجهة النمو الاقتصادي ولاسيما في الاقتصاديات البازغة في كل من الصين والهند، وتركز الإمدادات لدى اثنتي عشرة دولة فقط وهي في الغالب دول غير ديمقراطية، إلى البحث عن مصادر متنوعة للطاقة وإيصالها. ومع ذلك سنظل معتمدين اعتماداً كبيراً على الوقود الأحفوري في المستقبل المنظور. وتتميز تلك الأنواع من الوقود بالتزايد المستمر في أسعارها بما يؤدي إلى انتقال العائدات الضخمة من الدول المستهلكة إلى الدول المنتجة. بل والأكثر أهمية من ذلك فإنّ حرق هذه المصادر غير المتجددة عند نفس المستوى الحالي سوف يقودنا إلى كارثة بيئية.

وتلك الحقائق تعني أنّه ينبغي على القادة السياسيين أن يواصلوا إصلاح السياسة العامة الآن، وذلك لتعزيز كفاءة الطاقة وتطوير تكنولوجيات جديدة لاحتجاز وفصل الكربون. كما تتطلب أيضاً قدراً أكبر من البحوث والتنمية ونشر استخدام مصادر متجددة للطاقة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية والطاقة الحرارية الأرضية. أمّا فيما يتصل بالوقود الحيوي، فعلى القادة السياسيين التحرك بحذر نظراً للتنوع الكبير في الخيارات الاقتصادية والبيئية المستدامة ومخاطر توقف إمدادات الغذاء وارتفاع أسعار السلع الأساسية.

كما تتطلب طبيعة نظام الطاقة الحالي والمستقبلي الذي يعتمد بعضه على بعض أن ينظر القادة السياسيون إلى ما هو أبعد من المصالح الوطنية القصيرة الأمد للتوصل إلى حلول تستند إلى الحوار الممتد والتعاون والاتفاقات الإقليمية والعالمية وتكامل البنية التحتية للطاقة متى كان ذلك ملائماً. ويتسبب تزايد سيطرة الدول في الإمدادات في ظهور ديناميات جديدة للقوى تستخدمها بعض الحكومات لممارسة الضغوط الشديدة على جيرانها ولقمع التنمية الديمقراطية داخل بلادهم وخارجها. كما أنّ هناك مشكلة متكررة وهي الفساد والانحراف عن المصالح الوطنية من أجل المصالح

سنوياً في الفترة من عام 1996 إلى عام 2005 أو حوالي 0.23% من إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول، وقد خُصص حوالي 7 مليارات دولار من هذا المبلغ للطاقة.

لقد أوصينا بإنشاء صندوق من أجل المناخ، وتقدر الأموال اللازمة لتنفيذ الأنشطة المطلوبة في الدول النامية لدعم الاتفاق الشامل للتغيّرات المناخية بنحو 50 ملياراً من الدولارات سنوياً. ويمكن أن يبلغ مقدار التمويل المبدئي في المرحلة الأولى حوالي 10 مليارات دولار سنوياً. وقد واجهت آليات التنمية النظيفة (CDM) صعوبات إدارية وتقنية. واقتصرت المشروعات المبدئية على عدد قليل من الدول، وعلى أنواع قليلة من الغازات، وقد وُئدت هذه المشروعات بسبب الإجراءات البيروقراطية، وكانت مساهمتها محدودة في مجال التنمية المستدامة. وتعزى نقاط الضعف هذه إلى حقيقة مفادها أنّ آلية التنمية النظيفة تأسست على مفهوم فكر المشروع. بَيد أنّ المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة أقرّ مؤخراً تضمين "برامج الأنشطة" في هذه الآلية.

وحتى يتسنى تعزيز إصلاح السياسة والتعهد بتنمية التكنولوجيا وتشجيع تدفق الاستثمارات بأحجام كبيرة بشكل حقيقي يجب أن تتبنى آليات السوق نهجاً قطاعياً.

لم يُنظر أبداً إلى برتوكول كيوتو كحل لمشكلة المناخ لما

من أجل التنمية

الشخصيــة. ويُعد سوء استخدام سلطة الدولة على مصادر الطاقة أمراً غير مقبول.

ولمواجهة تلك المشكلات يجب أن يضاعف المجتمع الدولي والقادة السياسيون الوطنيون الجهود لدعم تحقيق قدر أكبر من الشفافية والمساءلة في قطاع الطاقــة. إنّ الاســتخدام الــسليم للموارد الوطنية الناتجة من عائدات الطاقة مقترناً بالمــستويات المرتفعة لمساعدات التنمية سوف يساعد الدول علــى الوفــاء بالتزاماتها لخفض مستوى الفقر إلى النصف بحلول عام 2015 طبقاً لأهداف تنمية الألفية. وتستحق مشروعات مثل مبــادرات الشفافية في صناعات التعدين دعماً كبيراً، ويجب أن تمتد تلك المبادرات لتغطي صناعات أخرى تتجاوز صــناعات الغــاز والبترول. ومن الطبيعــي أن تــتمكن الحكومــات الرشــيدة الديمقراطية القائمة على سيادة القانون من جذب الاســتثمارات التي تكون الدولة في شدة الاحتياج إليهــا مــن المــستثمرين المحليين والأجانب، ويؤدي ذلك إلى استقرار أسواق الطاقــة. يجب أن تعمل الحكومات الوطنية على التوفيق بين المــصالح المتضاربة للطاقة والبيئة، وذلك لتأمين اســتراتيجية موحــدة تضمن أمن كل من الطاقة والبيئة.

كما أنّ هناك حاجة ماسة إلى سد الفجوة في مجالي الموارد البشرية والبنية التحتية ولاسيما في القارات الغنية بالموارد مثل أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، وذلك من أجل التوسع في تقديم خدمات الطاقة، وللفقراء بشكل خاص. ولابد أن يــشمل ذلــك توفير الطاقة الشمسية لأغراض التبريد والتدفئة والطهي علــى مستوى القرى.

هناك حاجة مُلحة إلى إصلاح إدارة الطاقة على المــستويين الإقليمي والعالمي. فبالرغم من أنّ تحرير أسواق الطاقة أمــر مهم فإنّه ليس كافياً لضمان إمدادات كافيــة من البترول والغاز يتسم به من إطار زمني محدود ومشاركة ضعيفة وشروط غير وافية للمراقبة. وقد كان الغرض منه أن يكون خطوة أولــى. وحيث إنّنا بصدد إعداد اتفاق أكثر شمولاً واتساعاً فإنّنا نحتاج إلى الاستفادة من الخبرات التي تم اكتسابها من كيوتو ولاسيما في مجال تجارة الانبعاثات العالمية.

وعلاوةً على كل ذلك، فإنّنا نحتاج إلى أن نبني جسور الثقة بين الدول على كل مستويات التنمية وأن نقيم أساســاً عــادلاً ومشروطيات جديدة من أجل تعاون دولي حقيقــي لمواجهــة التحديات المتشابكة الخاصة بالطاقة وأمن المناخ.

كما أنّنا نحتاج أيضاً إلى الاستفادة من خبرات المدن والدول والمجتمعــات والشركــات والأفــراد الذين تطوعوا للقيام بخطوات مهمة لمواجهة التغيّرات المناخية. وقد أوضحت تلك الخبرات أنّ العمل الجاد يتيح فرصاً أساسية للنمو الاقتــصادي ويخلق فرص عمل معتمدة على تنمية ونشر تكنولوجيا الطاقــة النظيفة.

أو للتعامل مع التغيّرات المناخية فــي الــسنوات القادمــة. إنّ تطوير خارطة طريق لتعزيز قدرة التنبؤ باتجاهات العــرض والطلب على الطاقة تتطلب علاقة أكثر متانــة بــين المنــتج والمستهلك، سواء كان ذلك من خلال القنوات الموجودة مثــل منتدى الطاقة العالمي أو من خلال إنشاء آليات جديدة. وينبغي التعهد ببذل مزيدٍ من الجهد لتطوير "أجندة الطاقة مــن أجــل التنمية" تحددها معالم طريق وطنية وإقليميــة وعالميــة. كمــا تُشجع الوكالة الدولية للطاقة(IEA) على تطوير روابط أكثــر قوة مع المراكز الجديدة للطلب على الطاقة مثل الصين والهند.

وكما أوضحنا في إطار العمل المقترح لاتفــاق التغيّــرات المناخية لما بعد 2012 فإنّه يجب أن يكون إبرام اتفاق عالمي لتنظيم انبعاثات غازات الدفيئة على قمة قائمة أولويات المجتمع الدولي. إنّ عدم إبرام اتفاق شــامل يفــرض ضــريبة علــى الكربون سوف يجعلنا نخذل أنفسنا ونخذل الأجيال القادمة.

وطبقاً لما توصلنا إليه في اجتماع العــام الماضــي، فــإنّ الحقائق الحالية للطاقة والمناخ تحضنا على إدراك أنّ البشرية وصلت إلى وضع حرج. إنّ أساس إيجاد رؤية جديدة للطاقــة من أجل مواصلة البقاء على هذا الكوكب هو تكريس التنميــة الديمقراطية. وسوف يواصل نادي مدريد الالتــزام بتكــريس الوقت والموارد لجذب الاهتمام إلى هذا الهدف الرئيسي.

يستند هذا المقال إلى البيان الختامي للجمعية العامة السادسة لنادي مدريد التي عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

ريكاردو لاجوس رئيس نادي مدريد والرئيس المشارك للقيادة العالمية للعمل من أجل المناخ. ويستند هذا المقال إلــى كلمــة ألقاها في حوار جلين إيجلز للدول الثماني الصناعية + خمــس دول أخرى حول التغيّرات المناخية الذي عُقد في بــرلين فــي أيلول/سبتمبر 2007.

الموقع الإلكتروني: www.clubmadrid.org